

الفصل العاشر

الحريات العامة

يعيش الشعب التونسي تحت كابوس من الإرهاب لا نجد له نظيراً حتى بين الدول الديكتاتورية ؛ فالحریات العامة لا وجود لها منذ أن فرضت فرنسا حمايتها على هذه البلاد ، والشعب التونسي لا يملك ولو جزءاً بسيطاً من الحرية في أي مظهر من مظاهرها ، وإذا استثنينا بعض فترات صغيرة في تاريخ الحماية نجد أن السياسة الفرنسية المتبعة هي مصادرة الحريات العامة ، سواء في الاجتماع أو القول أو التنقل ، والاستناد إلى القوة وفرض الأحكام العسكرية لإخضاع البلاد ونكيم أبقواها ، حتى لا نستطيع أن نجراً بالشكوى من إرهاب المستعمرین وطفیانهم .

وفي عهد الاستقلال كانت الحريات العامة مضمونة بمقتضى « عهد الأمان » (الدستور التونسي) ، الذي أصدره باى تونس سنة ١٨٥٧ ، وبمجرد ما فرضت فرنسا حمايتها على تونس عمدت إلى القضاء على كل الأنظمة الدستورية الموجودة ، ومن جملتها القوانين التي كانت تضمن الحريات العامة . فأصدرت سلسلة من التشريعات الناشئة قضت بها على هذه الحريات .

ففيما يخص الصحافة أصدرت عدة قوانين تجمل من المستحيل أن توجد في هذه البلاد صحافة حرة ، دون أن تتعرض لبطش الإدارة وإرهابها . وأول هذه القوانين الأمر الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وهو الذي يخول للسلطة حق تعطيل الصحف بمجرد قرار إداري ، ويفرض على المخالفين عقوبات صارمة ، كما تضمن هذا الأمر إلزام أصحاب الصحف بدفع ضرائب مالية باهظة . وقد أثنى الضمان في ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٧ ، ثم أرجع في ٢ يناير سنة ١٨٩٧ ، وتسبب عنه تعطيل جميع الصحف التونسية التي كانت تصدر في ذلك الحين ، ما عدا جريدة واحدة هي جريدة « الحاضرة »

وبينما كانت الصحف وجميع النشريات العربية خاضعة لهذه القوانين الصارمة كانت الصحافة الفرنسية في ذلك العهد تتمتع بكامل حريتها ، وقد اشتهرت بمحملاتها الشمواء ضد التونسيين ومصلحيهم .

وبالإضافة إلى ذلك تضمنت قوانين سنة ١٨٨٤ الرقابة على دخول الصحف الصادرة في البلاد الأجنبية ومنها فرنسا .

وفي ٨ نوفمبر سنة ١٩١١ أثر حوادث « الجلاز » المشهورة أعلنت السلطة الفرنسية الأحكام العرفية في تونس وعطلت جميع الصحف ماعدا جريدة « الزهرة » وبقيت البلاد تعيش في ظل الإرهاب ونحت كابوس من خفق الحريات حتى سنة ١٩٢٠ حيث اندفع الشعب التونسي يتحدى القوة الغاشمة ، فانتشرت الحركة الوطنية في البلاد وظهرت عشرات الصحف .

ولسكن هذه الحالة لم تدم طويلا ، فسرمان ما بادرت السلطة الفرنسية مرة أخرى إلى إصدار سلسلة من التشريعات في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦ — عرفت بالقوانين الاستثنائية — قضت بها على جميع الحريات العامة ، ومن بينها حرية الصحافة ، وأصبح كل فرد في تونس لا يستطيع أن يطمئن على نفسه من إرهاب السلطة الفرنسية ، ولو كان في عقر بيته ؛ إذ أضحي عرضة لأقسى العقوبات ، حتى على ما يفوه به من حديث في مجالسه الخاصة .

وإزاء هذه القيود المفروضة على الصحف العربية ، رأى الوطنيون أن يصدروا صحفهم باللغة الفرنسية ؛ نظراً لمتنع هذا النوع من الصحافة بكافة الحريات . فأخذوا الامتيازات بواسطة بعض الفرنسيين . ولكن السلطة الفرنسية سارعت إلى وضع قيود جديدة على هذا النوع من الصحف أيضاً .

ثم عززت السلطة هذه التشريعات الجائرة بأوامر أخرى صدرت في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣ ، أعطت بمقتضاها للمقيم العام الفرنسي حق اعتقال أي فرد بدون أية محاكمة ولو سورية .

وإذا كانت هذه الأوامر تبيح المقبوض عليهم تكليف محام للدفاع عنهم أمام الإدارة نفسها ؛ فإن هذا الدفاع لا نتيجة له مادامت الإدارة هي صاحبة السلطة العليا ، وهي الحاكمة بأمرها دون أي اعتبار ، على أن السلطة الفرنسية

عادت فسحت هذا الحق من المقبوض عليهم في أواخر سبتمبر سنة ١٩٣٤ .
وقد اتخذت السلطة هذه الأوامر وسيلة للقضاء على الحركة الوطنية المتأججة
في البلاد وقتذاك . فاعتقلت قادة الحزب الحر الدستوري لمدة سنتين بدون أية
محاكمة ، كما أصدرت أوامر تقضى بمحاكمة كل من يرفع العلم التونسي أو يحمل
شارة بها ألوان هذا العلم ، أو ينشد الأناشيد الوطنية .

وعلى إثر المظاهرات العنيفة التي قام بها الشعب التونسي في أبريل سنة ١٩٣٨
احتجاجاً على الاضطهاد الذي تعانيه البلاد ، أعلنت السلطة الأحكام العرفية من
جديد . فصودرت جميع الحريات ، وعانى الشعب التونسي خلال الثمان سنوات
التالية من تمسف السلطة الفرنسية وطفانياتها ما لم يمان نظيره من قبل . وصار
المشتر من الأبرياء يودعون في أعماق السجون لمجرد الوشاية بهم ، ويظلمون
في غياب السجون ؛ حيث تسلط عليهم أنواع التعذيب وتفرض عليهم الأعمال
الشاقة ، حتى لاقى الكثير منهم حتفهم .

واشتد طغيان السلطة الفرنسية بشكل لم يعهد له نظير بعد سقوط فرنسا في
يونيو سنة ١٩٤٠ تحت حكومة فيشي . ثم عاد بصورة أقطع في عهد فرنسا الحرة
التي ملأت السجون والمعتقلات بأحرار التونسيين وعذبت المئات منهم وأعدمت
الكثيرين دون أية محاكمة ، وخلعت جلالة الملك محمد المنصف باي تونس ، ثم
نفته إلى صحراء افوات في الجزائر . وبقيت البلاد ترزح تحت كابوس الأحكام
العرفية منذ ذلك الحين إلى اليوم . وإذا كانت الرقابة قد رفعت عن الصحف في
٢٥ أبريل سنة ١٩٤٧ فإن الأحكام العرفية ما تزال قائمة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الشعب التونسي لا يتمتع بحرية التنقل ؛ فإن السلطة
الفرنسية تضع المراقيل في سبيل كل من يريد السفر إلى الخارج ، وخاصة إلى
البلاد العربية .

أما التنقل داخل القطر التونسي ، فهو مقيد كذلك ؛ إذ أن هناك مناطق
لا يسمح بالدخول إليها والتنقل داخلها إلا بإذن خاص ، وهي مناطق الجيوب
التونسي ، وتسمى « بالمناطق العسكرية » .

ويمانى سكان هذه المناطق جميع أنواع الاضطهاد والمسف من جراء جبروت السلطة العسكرية الفرنسية التى تعامل السكان معاملة المبيد وتسخرهم كالدواب . وبالإضافة إلى هذا فإن الحرية الفردية معدومة فى تونس ، وكثيراً ما تعتمد السلطات المحلية فى أنحاء القطر التونسى إلى المقاب بالسجن الإدارى بدون محاكمة ، وكذلك تسخر الأفراد للعمل الإجبارى لمصلحة الإدارة وأحياناً لمصلحة المعمرين وهكذا نرى أن الشعب التونسى يمانى مأساة فاجعة ، هى مأساة الحقوق الديمقراطية التى تصر فرنسا على أن لاتدع للشعب التونسى أى مظهر من مظاهرها ، وتحاول بمختلف التشريعات الجائرة أن تحرمه من جميع الحريات العامة التى هى أساس الحياة الديمقراطية وعمادها .

والحقيقة التى تبدو من وراء ذلك هى أن فرنسا لاتعتمد فى حكمها لتونس إلا على القوة ، وأنها تنكر لجميع المبادئ الديمقراطية ، فتكتم أنفاس الشعب وتمنعه من حرية الكلام والاجتماع والتنقل ، هذه الحريات التى لا يستطيع أى شعب أن يعيش بدونها
